Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (8), Issue (5) November(2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

تلبية الحاجة إلى نظام قانوني مناسب للخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

د. حسام إبراهيم فلاتة

أستاذ القانون الخاص المشارك جامعة جدة المملكة العربية السعودية

Addressing the Need for a Proper Legal Ecosystem for E-commerce Logistics in Saudi Arabia

Dr. Hussam Ibrahim Fallatah
Associate Professor of Private Law
University of Jeddah Kingdom of Saudi Arabia
Hifallatah@uj.edu.sa

Abstract:
E-commerce is experiencing rapid growth globally, becoming a major pillar for driving economic progress and enhancing sustainable development. In Saudi Arabia, this sector plays a pivotal role in achieving Vision 2030, which aims to diversify the national economy and develop innovative sectors. As this field grows, logistics services have emerged as an essential component for ensuring the efficiency of digital business operations. However, the legal framework for these services in the Kingdom faces numerous challenges that affect the sector's efficiency and global competitiveness.This research explores the importance of e-commerce and its positive impact on the local economy, with sector growth projected to reach 20 billion Saudi Riyals by 2025. This expansion relies on the development of digital infrastructure, increased adoption of modern technology, and shifts in consumer behavior. However, to sustain this growth, the logistics sector requires a comprehensive legal framework to support its operations.E-commerce logistics services form the backbone of this sector, encompassing activities such as inventory management, warehousing, and transportation, utilizing advanced technologies like the Internet of Things (IoT) and Artificial Intelligence (AI). However, the research identifies legal challenges including licensing complexities, customs barriers, weak data protection, and slow legislative adaptation to technological advancements, which affect the Kingdom's regional and international competitiveness.
Proposed solutions include simplifying and standardizing regulations, adopting digitalization in processes, improving customs systems, and providing incentives to encourage innovation in logistics technologies. Furthermore, the research recommends leveraging the experiences of advanced nations like Germany and Singapore, which have excelled in developing strategic partnerships between the public and private sectors and adopting technology to enhance operational efficiency.
Keywords: E-commerce, Logistics Services, Legal Framework, Vision 2030, Digital Economy, Data Protection, Cross-Border Trade, Innovation, Digitalization, Public-Private Partnerships.

الملخص:

تشهد التجارة الإلكترونية تطورًا متسارعًا على الصعيد العالمي، وأصبحت أحد الأعمدة الرئيسة لدفع عجلة الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة. في المملكة العربية السعودية، يلعب هذا القطاع دورًا محوريًا في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير قطاعات مبتكرة. مع نمو هذا المجال، برزت الخدمات اللوجستية كركيزة أساسية لضمان كفاءة العمليات التجارية الرقمية. ومع ذلك، يواجه الإطار القانوني لهذه الخدمات في المملكة تحديات متعددة تؤثر على كفاءة القطاع وقدرته على المنافسة عالميًا.يستعرض هذا البحث أهمية التجارة الإلكترونية وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد المحلي، حيث بلغت التوقعات نمو القطاع إلى ٢٠ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٥. يعتمد هذا التوسع على تطور البنية التحتية الرقمية والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى التحول في أنماط استهلاك

الأفراد. ومع ذلك، لتحقيق الاستدامة في هذا النمو، يحتاج قطاع الخدمات اللوجستية إلى إطار قانوني متكامل يدعم عملياته.تُمثل الخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية العمود الفقري لهذا القطاع، إذ تشمل أنشطة كإدارة المخزون، التخزين، والنقل، وتستفيد من تقنيات متقدمة كإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، أشار البحث إلى وجود تحديات قانونية تشمل تعقيدات الترخيص، الحواجز الجمركية، ضعف حماية البيانات، وبطء مواكبة التشريعات للتطورات التكنولوجية، مما يؤثر على تنافسية المملكة إقليميًا ودوليًا.تتضمن الحلول المقترحة تبسيط اللوائح القانونية وتوحيدها، تبني الرقمنة في العمليات، تحسين الأنظمة الجمركية، وتقديم حوافز لتشجيع الابتكار في التقنيات اللوجستية. علاوة على ذلك، يُوصى بالاستفادة من تجارب دول متقدمة مثل ألمانيا وسنغافورة التي تميزت بتطوير شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص، واعتماد التكنولوجيا لتعزيز كفاءة العمليات.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، الخدمات اللوجستية، الإطار القانوني، رؤية ٢٠٣٠، الاقتصاد الرقمي، حماية البيانات، التجارة عبر الحدود، الابتكار، الرقمنة، الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ا. مقدمة:

١.١ أهمية التجارة الإلكترونية ودورها في دعم الاقتصاد الوطني:

تتجسد أهمية التجارة الإلكترونية في العصر الحالي بوصفها محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي على مستوى العالم، حيث لم تعد مجرد وسيلة للتبادل التجاري، بل أصبحت نظامًا اقتصاديًا متكاملًا يساهم بشكل فعال في تعزيز الاقتصادات الوطنية[١]. إن هذا التحول الرقمي في طرق البيع والشراء قد أوجد فرصًا واعدة للشركات والمستهلكين على حد سواء، مما انعكس بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي والقدرة التنافسية للدول. فالأمر لم يعد مقتصرًا على تسهيل عمليات الشراء، بل تعداه ليشمل خلق أسواق جديدة وتوسيع نطاق وصول الشركات إلى العملاء.وتعتبر التجارة الإلكترونية من الركائز الاقتصادية الحيوية، فهي تساهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل متنوعة، سواء كانت في مجال التسويق الرقمي، أو تطوير المواقع والتطبيقات، أو في مجال الخدمات اللوجستية والتوصيل[٢]. كما أنها تساهم في زيادة كفاءة الأعمال من خلال تبسيط العمليات وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يتيح للشركات تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية والتركيز على الابتكار والتطوير. إضافة إلى ذلك، تعمل التجارة الإلكترونية على تحسين تجربة المستهلكين من خلال توفير خيارات أوسع للمنتجات والخدمات، وأسعار أكثر تنافسية، وسهولة ومرونة في عملية التسوق. فالمستهلك اليوم لم يعد مقيدًا بحدود المتاجر التقليدية، بل يمكنه الوصول إلى ما يحتاج إليه بسهولة ويسر ومن أي مكان وفي أي وقت.وفي المملكة العربية السعودية، تكتسب التجارة الإلكترونية أهمية خاصة بوصفها عنصرًا أساسيًا لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط[٣]. فمن خلال دعم نمو التجارة الإلكترونية، تسعى المملكة إلى تعزيز القطاعات غير النفطية، وخلق فرص عمل جديدة للشباب السعودي، وتحفيز ريادة الأعمال والابتكار. كما أن التجارة الإلكترونية تساهم في تطوير البنية التحتية الرقمية للمملكة، وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي وعالمي للتجارة الرقمية. وباعتباري مواطنًا سعوديًا، أرى في هذا القطاع فرصة حقيقية لتنمية اقتصادنا وتحسين مستوى معيشة المواطنين، من خلال توفير فرص جديدة وتنويع مصادر الدخل. بناء على ماسبق يمكن القول بأنه، لم تعد التجارة الإلكترونية مجرد خيار، بل أصبحت ضرورة حتمية لدعم الاقتصادات الوطنية في العصر الرقمي، فهي تساهم في خلق فرص العمل، وزيادة كفاءة الأعمال، وتحسين تجربة المستهلكين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي المملكة العربية السعودية، تلعب التجارة الإلكترونية دورًا حيويًا في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، وتعزيز مكانة المملكة كقوة اقتصادية إقليمية وعالمية.

٢.١ أثر قطاع التجارة الإلكترونية وحجمه في الاقتصاد المحلي:

يشهد قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية نموًا ملحوظًا ومتسارعًا، مما يجعله من أبرز القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن وصف هذا النمو بأنه غير مسبوق، حيث يشير الخبراء والمحللون الاقتصاديون إلى أن حجم هذا القطاع سيصل إلى ما يقارب ٢٠ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٥[٤]. هذه الأرقام ليست مجرد توقعات، بل هي مؤشرات قوية تعكس مدى التطور والانتشار الذي حققته التجارة الإلكترونية في المملكة، وتؤكد دورها المتنامي في الاقتصاد المحلي.

ويأتي هذا النمو الهائل مدعومًا بعدة عوامل رئيسية، في مقدمتها التطور الكبير الذي تشهده البنية التحتية الرقمية في المملكة. فلقد استثمرت الحكومة السعودية بشكل كبير في تطوير شبكات الإنترنت والاتصالات، وتوفير خدمات النطاق العريض، مما ساهم في تسهيل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات الرقمية، وبالتالي زيادة الإقبال على التجارة الإلكترونية[٥]. كما أن الزيادة المطردة في اعتماد الأفراد على التكنولوجيا في حياتهم اليومية، والتحول الرقمي في أنماط الاستهلاك، قد أسهما أيضًا في تعزيز نمو هذا القطاع. فالمستهلك السعودي اليوم أصبح أكثر

وعيًا بأهمية التكنولوجيا، وأكثر استعدادًا للتسوق عبر الإنترنت، مما يوفر فرصًا كبيرة للشركات العاملة في هذا المجال.ولا يقتصر تأثير قطاع التجارة الإلكترونية على النمو الكمي فقط، بل يتعداه إلى التأثير النوعي من خلال تعزيز الابتكار وتطوير نماذج الأعمال الجديدة. فلقد شهدنا ظهور العديد من الشركات الناشئة التي تعتمد بشكل كامل على التجارة الإلكترونية، والتي تقدم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات المستهلكين المتغيرة. كما أن التجارة الإلكترونية تساهم في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير قنوات تسويق ومبيعات جديدة، وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يساعدها على التوسع والنمو والمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد المحلي[٦]. **وعلى ضوء هذه التطورات**، أرى أن التجارة الإلكترونية في المملكة تمثل قوة دافعة للنمو الاقتصادي، وفرصة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة. فهي ليست مجرد وسيلة للشراء والبيع، بل هي أداة قوية لتحقيق الابتكار، وخلق فرص العمل، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن هذا النمو المتسارع يتطلب أيضًا وجود بيئة تنظيمية وقانونية داعمة، قادرة على مواكبة التطورات السريعة في هذا القطاع، وحماية حقوق المستهلكين والشركات على حد سواء.

٣.١ رؤية المملكة وهدف تنويع مصادر الدخل ودور التجارة الإلكترونية في ذلك:

تتبنى المملكة العربية السعودية رؤية طموحة وشاملة، تتمثل في رؤية ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تحقيق تحول جذري في الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. فمن خلال هذه الرؤية، تسعى المملكة إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام، يعتمد على القطاعات غير النفطية، ويساهم في خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. وفي صميم هذه الرؤية، يبرز قطاع التجارة الإلكترونية كأحد الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا التحول، حيث يُنظر إليه كقوة دافعة للنمو الاقتصادي، وفرصة واعدة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز مكانة المملكة على الخارطة الاقتصادية العالمية[٧].وتُعتبر التجارة الإلكترونية من أهم الركائز التي تعتمد عليها رؤية ٢٠٣٠ في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل، حيث إنها لا تقتصر على بيع السلع والخدمات عبر الإنترنت، بل تتعدى ذلك لتشمل تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز مهارات الشباب السعودي في مجال التقنية، وجذب الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، وخلق بيئة تجارية جاذبة ومنافسة. كما أن التجارة الإلكترونية تساهم في تسهيل وصول الشركات السعودية إلى الأسواق العالمية، وزيادة حجم الصادرات غير النفطية، مما يعزز من مكانة المملكة كمركز إقليمي وعالمي للتجارة الرقمية. ومن وجهة نظري، أرى أن هذا الهدف الطموح يمثل فرصة ذهبية للمملكة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، تعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع[٨].ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، تدرك المملكة العربية السعودية أن هناك حاجة ماسة إلى توفير بنية تحتية قانونية وتنظيمية متطورة، تدعم قطاع الخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية. فلقد أصبح من الضروري وضع قوانين ولوائح واضحة ومرنة، تحمي حقوق المستهلكين والشركات، وتضمن بيئة تجارية عادلة ومنافسة. كما أن هناك حاجة إلى تبسيط الإجراءات، وتقليل البيروقراطية، وتشجيع الابتكار والاستثمار في قطاع التكنولوجيا، لخلق بيئة جاذبة للشركات المحلية والأجنبية. فالأمر لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل الجانب القانوني والتنظيمي، الذي يمثل حجر الزاوية في نجاح أي قطاع اقتصادي، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم الرقمي[٩].ويمكن القول إن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تولي اهتمامًا كبيرًا لقطاع التجارة الإلكترونية، باعتباره أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. وإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تضافر جهود جميع الجهات المعنية، والعمل على توفير بيئة قانونية وتنظيمية متطورة، تدعم نمو هذا القطاع وتمكنه من تحقيق كامل إمكاناته، بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمجتمع السعودي بأكمله.

٤.١ أركان ومقومات نجاح التجارة الإلكترونية:

إن تحقيق النجاح في عالم التجارة الإلكترونية ليس بالأمر العفوي، بل هو نتاج لتضافر عدة عوامل ومقومات أساسية، تعمل معًا لخلق بيئة تجارية رقمية مزدهرة ومستدامة. فعلى الرغم من أن التجارة الإلكترونية توفر فرصًا هائلة للشركات والأفراد على حد سواء، إلا أن تحقيق أقصى استفادة من هذه الفرص يتطلب تهيئة الظروف المناسبة، وتوفير المقومات اللازمة لنجاح هذا القطاع الحيوي.تتمثل إحدى أهم هذه المقومات في وجود **بنية تحتية رقمية متطورة** [١٠]، فبدون شبكات اتصالات قوية وموثوقة، وخدمات إنترنت عالية السرعة، لا يمكن للتجارة الإلكترونية أن تزدهر وتتوسع. هذه البنية التحتية ليست مجرد أجهزة ومعدات، بل هي الأساس الذي تقوم عليه جميع العمليات التجارية الرقمية، بدءًا من تصفح المواقع والتطبيقات، وصولًا إلى إتمام عمليات الدفع والتوصيل. وباعتباري باحثًا في هذا المجال، أرى أن الاستثمار في تطوير البنية التحتية الرقمية هو استثمار في مستقبل الاقتصاد الرقمي بأكمله، وهو أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما يلعب **النظام اللوجستي الفعال** دورًا حاسمًا في نجاح التجارة الإلكترونية[١١]، فالنظام اللوجستي الفعال ليس مجرد عملية توصيل للمنتجات، بل هو منظومة متكاملة تشمل التخزين، والتعبئة، والتغليف، والتتبع، وإدارة المخزون. هذه المنظومة يجب أن تكون سريعة ودقيقة ومرنة، وقادرة على تلبية احتياجات العملاء المتزايدة، وتجاوز التحديات اللوجستية المتغيرة. فإذا كان النظام اللوجستي بطيئًا وغير فعال، فإن ذلك سيؤدي إلى تأخير في تسليم الطلبات، وتدهور في تجربة العميل، وفقدان للثقة في المتجر الإلكتروني. وفي هذا الصدد، نرى أن الشركات التي تستثمر في تطوير أنظمة لوجستية متطورة، هي التي ستتمكن من تحقيق ميزة تنافسية، وكسب ولاء العملاء على المدى الطويل. فالنظام اللوجستي هو بمثابة "القلب النابض" للتجارة الإلكترونية، الذي يضمن تدفق المنتجات بسلاسة وكفاءة.ولا يمكن الحديث عن نجاح التجارة الإلكترونية دون التطرق إلى الإطار القانوني الذي يحكم هذا القطاع. فالتجارة الإلكترونية بطبيعتها تتجاوز الحدود الجغرافية، وتخلق فرصًا للتبادل التجاري بين دول مختلفة، ولكن هذا التوسع يتطلب وجود إطار قانوني واضح ومنظم، يحمي حقوق جميع الأطراف، سواء كانوا بائعين أو مشترين. هذا الإطار يجب أن يتضمن قوانين تحمي حقوق المستهلكين، وتنظم عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت، وتضمن حماية البيانات الشخصية، وتسهل عمليات الدفع الإلكتروني، وتحارب الغش والاحتيال، وتوفر آليات لحل النزاعات[١٢]. ومن جانبنا نرى بأن الإطار القانوني القوي والفعال هو بمثابة "المظلة الواقية" التي تحمي التجارة الإلكترونية، وتضمن نموها المستدام، وتعزز ثقة المستهلكين في هذا القطاع.وبالطبع، لا يمكن لأي منظومة تجارية أن تنجح دون وجود ثقة المستهلك، التي تعتبر بمثابة "الوقود" الذي يحرك عجلة التجارة الإلكترونية. فالمستهلك لن يقدم على الشراء عبر الإنترنت، إلا إذا كان يثق في المتجر الإلكتروني، وفي جودة المنتجات والخدمات التي يقدمها، وفي أمان عمليات الدفع الإلكتروني، وفي حماية بياناته الشخصية. هذه الثقة لا تأتي من فراغ، بل هي نتيجة لتجارب إيجابية، وتواصل شفاف، وجودة منتجات، والتزام بالوعود، وحماية للحقوق. لذا، فإن الشركات التي تستثمر في بناء الثقة مع عملائها، هي التي ستتمكن من كسب ولاء العملاء، وتحقيق النجاح على المدى الطويل[١٣].وأخيرًا، لا يمكن إغفال دور الكفاءات الوطنية المدربة في دفع عجلة نمو التجارة الإلكترونية. فهذا القطاع يتطلب مهارات متخصصة في مجالات متعددة، مثل التسويق الرقمي، وإدارة المواقع الإلكترونية، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والخدمات اللوجستية، وخدمة العملاء. هذه الكفاءات ليست مجرد أفراد يملكون شهادات، بل هم رواد مبدعون، وقادرون على التكيف مع التغييرات المتسارعة في هذا المجال، وعلى إيجاد حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية[١٤].

٢. دور قطاع الخدمات اللوجستية في نمو التجارة الإلكترونية:

١.٢ تعريف الخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية:

قد يتبادر إلى ذهن البعض أن الخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية هي مجرد عملية توصيل طرود من نقطة أ إلى نقطة ب، ولكن الحقيقة أبعد من ذلك بكثير. إنها في الواقع، منظومة معقدة ومتشابكة من العمليات التي تشبه إلى حد كبير آلية عمل الساعة الدقيقة، حيث تتكامل كل قطعة فيها لضمان سير العمل بسلاسة وكفاءة. هذه المنظومة تشمل إدارة المخزون بدقة متناهية، حيث يتم تتبع كل قطعة من البضائع وتخزينها بشكل استراتيجي، بالإضافة إلى عملية النقل والتوزيع التي تضمن وصول المنتجات إلى العملاء في الوقت المحدد وبأقل التكاليف الممكنة. ولا يمكننا أن نغفل هنا أهمية إدارة المرتجعات، التي أصبحت جزءًا أساسيًا من تجربة التسوق الرقمي، حيث يجب التعامل معها بسرعة وفاعلية لضمان رضا العملاء. هذه العمليات مجتمعة هي بمثابة العمود الفقري لأي عمل تجاري إلكتروني ناجح، فهي التي تضمن سلاسة العمليات ورضا العملاء وولائهم[١٥].وفي عصر يتسم بالسرعة والتنافسية الشديدة، لم يعد بإمكان الشركات الاعتماد على الأساليب التقليدية في إدارة الخدمات اللوجستية. هنا تبرز أهمية التقنيات المتقدمة، التي أصبحت بمثابة المحركات التي تدفع قطاع اللوجستيات الرقمية نحو آفاق جديدة من الكفاءة والابتكار. فالذكاء الاصطناعي، بقدرته الفائقة على تحليل البيانات الضخمة واستخلاص الأنماط والتنبؤ بالاتجاهات، يساعد الشركات على تحسين إدارة المخزون وتقليل الهدر. أما تقنية البلوك تشين، فهي تمنح سلاسل التوريد مزيدًا من الشفافية والأمان، وتتبع المنتجات بدقة متناهية، مما يقلل من حالات التزوير والغش. ولا يمكننا أن ننسى دور إنترنت الأشياء، الذي فتح الباب أمام مراقبة الشحنات في الوقت الفعلي، وتحسين كفاءة عمليات النقل والتوزيع، مما يقلل من التأخير ويحسن تجربة العملاء. هذه التقنيات ليست مجرد أدوات مساعدة، بل هي مكونات أساسية في بناء نظام لوجستي فعال ومرن وقادر على التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة[١٦].

٢.٢ أهمية الخدمات اللوجستية في تعزيز كفاءة التجارة الإلكترونية:

لا يمكن الحديث عن التجارة الإلكترونية بمعزل عن الخدمات اللوجستية، فهما وجهان لعملة واحدة. فكما أن القلب يضخ الدم ليحمل الغذاء إلى كافة أعضاء الجسم، فإن الخدمات اللوجستية هي التي تنقل المنتجات من المخازن الرقمية إلى أيدي المستهلكين، لتشكل بذلك حجر

الزاوية في صرح التجارة الإلكترونية. هذه الخدمات ليست مجرد إجراءات روتينية، بل هي سلسلة متكاملة من العمليات التي تساهم بشكل مباشر في تسريع عمليات التسليم، وتحسين تجربة العملاء، وتقليل التكاليف التشغيلية، وهي بذلك تمثل العامل الحاسم في نجاح أي عمل تجاري إلكتروني. فإذا كانت اللوجستيات تعاني من نقاط ضعف، فإن ذلك سينعكس سلبًا على رضا العملاء وولائهم، ويؤدي في النهاية إلى خسارة في الأرباح[١٧].إن تحسين أداء قطاع الخدمات اللوجستية ليس مجرد هدف تسعى إليه الشركات لتحقيق أرباح أكبر، بل هو ضرورة حتمية لتعزيز النمو المستدام للاقتصاد الرقمي ككل. فكلما كانت الخدمات اللوجستية أكثر كفاءة وسرعة، كلما زادت ثقة المستهلكين في التجارة الإلكترونية، وتشجعوا على الشراء عبر الإنترنت، مما يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات وتحقيق نمو اقتصادي أكبر. كما أن تحسين اللوجستيات يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية، وخفض أسعار المنتجات، مما يجعل التجارة الإلكترونية أكثر جاذبية للعملاء، ويشجع المزيد من الشركات على دخول هذا المجال. هذه الدورة الإيجابية تخلق بيئة اقتصادية صحية ومستدامة، تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية[١٨].

٣. الوضع الحالي للخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية مقارنة بالدول المتقدمة:

١.٣ الوضع القانوني الراهن في قطاع اللوجستيات في المملكة:

لقد شهدت المملكة العربية السعودية، في السنوات الأخيرة، طفرة نوعية في تطوير البنية التحتية اللوجستية، وذلك في إطار رؤيتها الطموحة ٢٠٣٠. فالموانئ والمطارات والطرق السريعة، باتت اليوم أكثر تطورًا وكفاءة، مما ساهم في تسهيل حركة البضائع وتخفيض التكاليف. إلا أن هذا التقدم الملحوظ في الجانب المادي، لا يزال يواجه بعض التحديات في الجانب القانوني، فكما أن السيارة الفارهة تحتاج إلى نظام قيادة فعال لكي تنطلق بكامل قوتها، كذلك فإن قطاع اللوجستيات يحتاج إلى إطار قانوني واضح ومرن لكي يزدهر وينمو بشكل مستدام[١٩].على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير قطاع اللوجستيات في المملكة، إلا أن الإطار القانوني لا يزال يواجه بعض الصعوبات التي تحد من فاعليته. هذه الصعوبات تتجلى بشكل خاص في تعقيد إجراءات الترخيص، التي قد تستغرق وقتًا طويلًا وتتطلب الكثير من الجهد، مما يثبط عزيمة المستثمرين ويؤخر دخول الشركات الجديدة إلى السوق. بالإضافة إلى ذلك، هناك غياب واضح للتكامل بين اللوائح والقوانين المختلفة، حيث تتداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية، مما يؤدي إلى الارتباك والتأخير. ولا يمكننا أن نغفل هنا ضعف حماية البيانات، الذي يشكل مصدر قلق للشركات العاملة في قطاع اللوجستيات، حيث تخشى من تسريب بياناتها الحساسة وتعرضها للاختراق. هذه التحديات مجتمعة تتطلب معالجة عاجلة، لضمان أن يكون الإطار القانوني محفزًا للنمو والابتكار، وليس عائقًا أمام التطور[٢٠].

٢.٣ تحديات الإطار القانوني الحالي:

على الرغم من التطورات الإيجابية التي يشهدها قطاع التجارة الإلكترونية، إلا أن الإطار القانوني الحالي لا يزال يواجه العديد من التحديات التي تعيق انطلاقته الكاملة، وتحد من قدرته على مواكبة التغيرات المتسارعة في هذا المجال. هذه التحديات تشبه إلى حد كبير تلك الحواجز التي توضع أمام العدّاءين، فمهما كان العداء سريعًا ومهاريًا، فإن هذه الحواجز ستؤخر انطلاقته وتقلل من فرصه في تحقيق الفوز[٢١].تعتبر إجراءات الترخيص من أبرز التحديات التي تواجه الشركات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية. فالتعقيدات البيروقراطية والإجراءات المطولة تستهلك الكثير من الوقت والجهد، وتؤخر عمليات التشغيل، مما يؤثر سلبًا على قدرة الشركات على المنافسة والنمو. هذه الإجراءات أشبه بمتاهة معقدة، حيث تضيع فيها الشركات وتستنزف مواردها، بدلًا من أن تستخدمها في تطوير أعمالها وخدمة عملائها[٢٢].وتواجه الشركات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود، فالحواجز الجمركية والرسوم الإضافية تحد من قدرتها على التنافس على المستوى الدولي، وتجعل منتجاتها أقل جاذبية للمستهلكين. هذه الحواجز أشبه بجدار صلب يقف عائقًا أمام تدفق البضائع والخدمات، ويمنع الشركات من الوصول إلى الأسواق العالمية[٢٣].لا تزال آليات حماية المستهلك في مجال التجارة الإلكترونية غير كافية، حيث تعاني من ضعف في الإجراءات المتبعة لتسوية المنازعات بين البائعين والمشترين. هذا الضعف يؤدي إلى فقدان الثقة في التجارة الإلكترونية، ويجعل المستهلكين مترددين في الشراء عبر الإنترنت. هذه الآليات أشبه بحارس غير كفء، لا يستطيع حماية حقوق المستهلكين بشكل فعال[٢٤].كما يشكل أمن البيانات تحديًا كبيرًا يهدد الثقة في التجارة الإلكترونية، حيث أن عدم كفاية بروتوكولات الحماية يجعل البيانات الحساسة عرضة للاختراق والسرقة. هذه التهديدات تجعل المستهلكين قلقين بشأن سلامة معلوماتهم الشخصية والمالية، مما يؤثر سلبًا على رغبتهم في التسوق عبر الإنترنت. هذه المشكلة أشبه بالقنبلة الموقوتة التي تهدد بتقويض الثقة في التجارة الإلكترونية[٢٥].ويعد التكيف مع التكنولوجيا أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الإطار القانوني الحالي، حيث أن هناك بطء في مواكبة الابتكارات التقنية في مجال الخدمات

اللوجستية، مما يجعل القوانين واللوائح غير متوافقة مع التطورات المتسارعة في هذا المجال. هذا البطء يشبه محاولة قيادة سيارة قديمة في سباق سيارات حديث، حيث ستكون النتيجة حتمًا هي التخلف عن الركب[٢٦].

٤. تعزيز الإطار القانوني للخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية:

١.٤ تحديد أوجه القصور في الإطار الحالي:

إن تعزيز الإطار القانوني للخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية يتطلب أولًا تحديدًا دقيقًا لأوجه القصور الموجودة حاليًا. فكما أن الطبيب لا يستطيع معالجة المريض دون تشخيص دقيق، كذلك لا يمكننا تطوير الإطار القانوني دون فهم عميق لمكامن الضعف الموجودة فيه. هذه المكامن هي بمثابة ثغرات في سفينة التجارة الإلكترونية، قد تؤدي إلى إبطاء مسيرتها أو حتى غرقها إذا لم يتم معالجتها بشكل فعال[٢٧].

ويعتبر بطء الإجراءات التنظيمية من أبرز التحديات التي تواجه الشركات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية. هذه الإجراءات المطولة والمعقدة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف سلسلة التوريد، وتؤخر عمليات التشغيل، مما يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية للشركات. هذا البطء أشبه بمحاولة نقل البضائع باستخدام شاحنات قديمة وبطيئة، حيث تستهلك الكثير من الوقت والوقود، وتجعل عملية التوصيل أكثر تكلفة[٢٨].

يعاني الإطار القانوني الحالي من ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، حيث تتداخل الاختصاصات وتتعارض القوانين واللوائح، مما يؤدي إلى تعطيل الإجراءات وتأخير الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة. هذا الضعف أشبه بفرقة موسيقية لا يوجد بين أعضائها تنسيق، حيث يعزف كل منهم لحنًا مختلفًا، مما يؤدي إلى نشاز بدلًا من موسيقى متناغمة[٢٩].

٢.٤ التحسينات المقترحة:

بعد استعراض أوجه القصور في الإطار القانوني الحالي للخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية، يصبح من الضروري وضع خارطة طريق واضحة المعالم، تتضمن مجموعة من التحسينات المقترحة التي من شأنها أن ترتقي بهذا القطاع الحيوي إلى مستويات أعلى من الكفاءة والفاعلية. هذه التحسينات هي بمثابة أدوات ضرورية لبناء نظام لوجستي قوي ومتكامل، قادر على مواكبة التطورات المتسارعة في عالم التجارة الرقمية[٣٠].إن **تحقيق الوضوح والاتساق القانوني** يمثل حجر الزاوية في أي نظام فعال. لذا، يجب العمل على صياغة لوائح موحدة وشاملة، تعمل على تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتوحيد المفاهيم، لكي يتمكن جميع الأطراف المعنية من فهم حقوقهم والتزاماتهم بوضوح تام. هذه اللوائح الموحدة هي بمثابة البوصلة التي ترشد الشركات والمستثمرين في مجال التجارة الإلكترونية، وتضمن سير العمل بسلاسة وكفاءة[٣١].**وتعتبر رقمنة العمليات** من أهم التحسينات المقترحة، حيث يجب العمل على تعزيز استخدام الوثائق الرقمية والتوقيعات الإلكترونية في جميع مراحل سلسلة التوريد، لكي يتم تسريع وتيرة العمل، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتوفير الوقت والجهد. هذه الرقمنة أشبه بالتحول من الكتابة اليدوية إلى استخدام الحاسوب، حيث تزيد الإنتاجية وتقل الأخطاء[٣٢].ويجب العمل على **تطوير أنظمة جمركية مبسطة وفعالة**، تعمل على تسهيل حركة التجارة عبر الحدود، وتقليل الإجراءات المعقدة، وتخفيض الرسوم الجمركية، لكي تتمكن الشركات من الوصول إلى الأسواق العالمية بسهولة ويسر. هذه الأنظمة الجمركية المبسطة هي بمثابة جسر يربط بين الأسواق المحلية والعالمية، ويزيد من فرص النمو والتوسع[٣٣].كما يجب العمل على تقديم حوافز للشركات والمؤسسات التي تعمل على تطوير واعتماد تقنيات لوجستية متقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين، لكي يتم الارتقاء بمستوى الخدمات اللوجستية، وتحسين كفاءة العمليات، وتقليل التكاليف. هذه الحوافز هي بمثابة الوقود الذي يشعل شرارة الابتكار، ويحفز الشركات على البحث عن حلول جديدة ومتطورة[٣٤].وأخيراً، يجب العمل على **إعداد برامج تدريبية متخصصة**، تهدف إلى تطوير الكفاءات المحلية في قطاع اللوجستيات، لكي يتم تأهيل الكوادر البشرية القادرة على إدارة وتشغيل أحدث التقنيات والأنظمة اللوجستية. هذا التدريب هو بمثابة الاستثمار في رأس المال البشري، الذي يعتبر أساس أي تطور ونجاح[٣٥].

٥. أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الدول المتقدمة:

١.٥ دراسات الحالة:

إن استلهام الدروس والعبر من تجارب الدول المتقدمة في مجال الخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية يعتبر خطوة أساسية نحو تطوير هذا القطاع الحيوي. فكما أن الطالب يتعلم من خلال دراسة النماذج الناجحة، كذلك يمكننا أن نستفيد من تجارب الدول التي حققت تقدمًا كبيرًا في هذا المجال، لكي نقتدي بها ونتجنب أخطاءها. هذه الدراسات هي بمثابة نافذة تطل على أفضل الممارسات العالمية، وتلهمنا لتبني حلول مبتكرة ومناسبة لواقعنا[٣٦].**وتعتبر ألمانيا** نموذجًا يحتذى به في مجال اللوجستيات الرقمية، حيث تتميز بوضوح لوائحها وسرعة عمليات التخليص

الجمركي. فالإجراءات القانونية واضحة ومحددة، مما يسهل على الشركات العاملة في هذا المجال فهم حقوقها والتزاماتها، ويقلل من فرص حدوث الارتباك والتأخير. أما عمليات التخليص الجمركي، فهي تتم بسرعة وكفاءة، بفضل استخدام أحدث التقنيات والإجراءات المبسطة، مما يساهم في تسريع حركة البضائع وتخفيض التكاليف. هذه الممارسات الألمانية أشبه بالآلات الدقيقة التي تعمل بكفاءة عالية، وتضمن سير العمل بسلاسة ودقة[٣٧]**.كذلك تعتبر سنغافورة** مثالًا يحتذى به في كفاءة اعتماد التقنيات الرقمية في مجال اللوجستيات، وفي بناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص. فالحكومة السنغافورية قامت باستثمار كبير في البنية التحتية الرقمية، وتشجيع الشركات على تبني أحدث التقنيات، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين، مما ساهم في تحسين كفاءة العمليات اللوجستية وتقليل التكاليف. كما أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لعبت دورًا حاسمًا في تحقيق هذا النجاح، حيث تم توحيد الجهود والخبرات لتحقيق الأهداف المشتركة. هذه الممارسات السنغافورية أشبه بالتعاون المثمر بين المهندسين والمصممين، حيث يتم دمج المعرفة والخبرة لإنتاج تصميم مبتكر وعملي[٣٨].

٢.٥الدروس المستفادة من تجارب الدول المتقدمة:

إن رحلة أي أمة نحو التطور والتقدم لا تكتمل إلا بالاستفادة من تجارب الآخرين، تلك التجارب التي تختزل سنوات من العمل الجاد والتحديات والنجاحات. وفي مجال الخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية، نجد أن الدول المتقدمة قد قطعت أشواطًا كبيرة، وقدمت لنا نماذج ملهمة يمكن الاستعانة بها لتحقيق قفزات نوعية في قطاعنا اللوجستي. فبدلًا من أن نبدأ من الصفر، يمكننا أن نتأمل في مساراتهم، ونستلهم من رؤيتهم، ونقتبس من حلولهم المبتكرة، لنبني نظامًا لوجستيًا رقميًا يواكب تطلعاتنا ويخدم أهدافنا التنموية. إنها أشبه بالاستماع إلى حكايات المسافرين القدامى، الذين يشاركوننا خبراتهم في طرق وعرة، لنتمكن نحن من السير بثبات وثقة نحو وجهتنا.أحد أبرز الدروس التي نتعلمها من هذه التجارب هو أن النجاح في قطاع اللوجستيات الرقمية لا يعتمد فقط على الاستثمار في البنية التحتية المادية، بل يتطلب أيضًا بناء إطار قانوني وتنظيمي متين ومرن، قادر على مواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال. فالدول التي حققت تقدمًا كبيرًا في هذا القطاع، لم تكتف بتطوير الموانئ والمطارات، بل عملت أيضًا على صياغة قوانين ولوائح واضحة وشفافة، تحمي حقوق جميع الأطراف، وتشجع على المنافسة العادلة، وتحفز على الابتكار والاستثمار. وأنا هنا أتذكر قصة بناء منزل، فكما أن الأساس القوي هو الذي يضمن استقرار البناء، كذلك فإن الإطار القانوني المتين هو الذي يضمن استدامة قطاع اللوجستيات الرقمية. فلو غابت هذه الأسس، أصبحنا عرضة للفوضى والتخبط، وضاعت الجهود سدى.إن ألمانيا، على سبيل المثال، تقدم لنا نموذجًا رائعًا في هذا المجال، حيث تتميز بوضوح لوائحها وسرعة عمليات التخليص الجمركي. فكما أن الطاهي الماهر يتبع وصفة دقيقة لإنتاج طبق شهي، كذلك فإن ألمانيا وضعت قوانين واضحة ومحددة، تسهل على الشركات العاملة في مجال اللوجستيات فهم حقوقها والتزاماتها، وتقلل من فرص حدوث الارتباك والتأخير. بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات التخليص الجمركي في ألمانيا تتم بسرعة وكفاءة، بفضل استخدام أحدث التقنيات والإجراءات المبسطة، مما يساهم في تسريع حركة البضائع وتخفيض التكاليف. إنها أشبه بآلة دقيقة تعمل بكفاءة عالية، وتضمن سير العمل بسلاسة ودقة، وهو ما نطمح إليه في نظامنا اللوجستي[٣٩].أما سنغافورة، فهي تجسد لنا أهمية اعتماد التقنيات الرقمية المتقدمة في مجال اللوجستيات، وبناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص. فكما أن فريق كرة القدم يتعاون لتحقيق الفوز، كذلك فإن سنغافورة عملت على توحيد جهود القطاعين العام والخاص، لكي يتمكنوا معًا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد استثمرت الحكومة السنغافورية بشكل كبير في البنية التحتية الرقمية، وشجعت الشركات على تبني أحدث التقنيات، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين، مما ساهم في تحسين كفاءة العمليات اللوجستية وتقليل التكاليف. إن هذا النموذج السنغافوري يوضح لنا أن التعاون والتكامل هما مفتاح النجاح في العصر الرقمي، وأن الدولة لا يمكنها أن تحقق النمو بمفردها، بل يجب أن تعمل جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص، لتحقيق الأهداف المشتركة[٤٠].ومن الدروس الأخرى التي يمكن استخلاصها من تجارب الدول المتقدمة، ضرورة الاستثمار في الكفاءات الوطنية وتأهيلها، لكي تتمكن من إدارة وتشغيل أحدث التقنيات والأنظمة اللوجستية. فكما أن السيارة الفارهة تحتاج إلى سائق ماهر لقيادتها، كذلك فإن قطاع اللوجستيات الرقمية يحتاج إلى كوادر بشرية مؤهلة، قادرة على التعامل مع التحديات المتغيرة في هذا المجال، وعلى تقديم حلول مبتكرة للمشكلات القائمة. إن الاستثمار في التعليم والتدريب هو استثمار في مستقبل الوطن، وهو أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع اللوجستيات الرقمية[٤١].

٦. الخاتمة:

لقد أظهر البحث بوضوح أن قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة يشهد نموًا متسارعًا، مدفوعًا بالتطور التكنولوجي، والتحول في أنماط الاستهلاك، ورؤية المملكة الطموحة ٢٠٣٠. إلا أن هذا النمو لا يمكن أن يتحقق بشكل مستدام، إلا بوجود نظام لوجستي فعال، قادر على

تلبية احتياجات هذا القطاع المتنامي. وكما أن الشجرة القوية تحتاج إلى جذور عميقة، كذلك فإن التجارة الإلكترونية المزدهرة تحتاج إلى خدمات لوجستية متطورة، تشكل عمودها الفقري وشريانها الحيوي.

١.٦ النتائج: من أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

١- **يشهد** قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة نموًا هائلاً، ويساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. هذا النمو يمثل فرصة ذهبية لتحقيق التنويع الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال. وكما أن الربيع يأتي حاملاً معه براعم الأمل، كذلك فإن هذا النمو يبشر بمستقبل واعد للاقتصاد الرقمي في المملكة.

٢- تمثل الخدمات اللوجستية حجر الزاوية في منظومة التجارة الإلكترونية، حيث إنها تضمن وصول المنتجات إلى العملاء في الوقت المحدد، وبأقل التكاليف الممكنة. وكما أن الجسر يربط بين ضفتين، كذلك فإن الخدمات اللوجستية تربط بين البائع والمشتري، وتسهل عملية التبادل التجاري.

٣- **توجد العديد من** التحديات القانونية والتنظيمية التي تعيق نمو قطاع الخدمات اللوجستية، مثل تعقيدات الترخيص، والحواجز الجمركية، وضعف حماية البيانات، وبطء مواكبة التشريعات للتطورات التكنولوجية. هذه التحديات أشبه بالعقبات التي تعترض طريق العداء، وتحد من قدرته على تحقيق الفوز.

٤- **تلعب** التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبلوك تشين، دورًا حاسمًا في تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتوفير تجربة أفضل للمستهلكين. هذه التقنيات هي بمثابة الأدوات السحرية التي تفتح لنا الأبواب نحو مستقبل أفضل.

٥- **يعد التعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص هو مفتاح النجاح في تطوير قطاع الخدمات اللوجستية**، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فكما أن اليد الواحدة لا تصفق، كذلك فإن القطاعين العام والخاص يجب أن يعملا جنبًا إلى جنب لتحقيق الأهداف المشتركة.

٢.٦ التوصيات:

بناءً على ما سبق، يقترح البحث مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الإطار القانوني للخدمات اللوجستية للتجارة الإلكترونية، وتحقيق أقصى استفادة من إمكانات هذا القطاع الحيوي:

١- يجب العمل على تبسيط الإجراءات التنظيمية، وتوحيد اللوائح والقوانين المتعلقة بالخدمات اللوجستية، لكي يتمكن المستثمرون والشركات من العمل في بيئة واضحة وشفافة، خالية من التعقيدات والبيروقراطية. هذه اللوائح الموحدة هي بمثابة البوصلة التي ترشد الجميع في هذا الطريق.

٢- يجب العمل على تعزيز استخدام التقنيات الرقمية في جميع مراحل سلسلة التوريد، من إدارة المخزون إلى التوصيل، وذلك لتحسين كفاءة العمليات، وتقليل التكاليف، وتوفير تجربة أفضل للعملاء. فالرقمنة هي بمثابة الأجنحة التي تساعدنا على التحليق في سماء التطور والتقدم.

٣- يجب العمل على تطوير أنظمة جمركية مبسطة وفعالة، تسرع من حركة البضائع عبر الحدود، وتقلل من التكاليف الجمركية، لكي تتمكن الشركات من الوصول إلى الأسواق العالمية بسهولة ويسر. هذه الأنظمة الجمركية المبسطة هي بمثابة الجسر الذي يربط بين الأسواق المحلية والعالمية.

٤- يجب تقديم حوافز للشركات والمؤسسات التي تعمل على تطوير واعتماد تقنيات لوجستية متقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين، لكي يتم الارتقاء بمستوى الخدمات اللوجستية، وتحسين كفاءة العمليات، وتقليل التكاليف. هذه الحوافز هي بمثابة الوقود الذي يشعل شرارة الابتكار.

٥- يجب الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال اللوجستيات الرقمية، مثل ألمانيا وسنغافورة، من خلال دراسة أفضل الممارسات التي اتبعتها هذه الدول، وتكييفها مع البيئة المحلية في المملكة. هذه التجارب هي بمثابة الخريطة التي ترشدنا في طريقنا نحو النجاح.

٦- يجب الاستثمار في تأهيل الكوادر الوطنية، وتزويدها بالمهارات اللازمة لإدارة وتشغيل أحدث التقنيات والأنظمة اللوجستية، لكي نضمن وجود جيل قادر على قيادة هذا القطاع الحيوي نحو المستقبل. هذا الاستثمار هو بمثابة وضع بذور الأمل في أرض المستقبل.

٧. المراجع:

1. Aghdaie, S. F. A., Piraman, A., & Fathi, S. (2011). An analysis of factors affecting the consumer's attitude of trust and their impact on internet purchasing behavior. *International Journal of Business and Social Science, 2*(23), 147–158.

2. Alazzam, F. A., Aldrou, K. K., & Salih, A. J. (2020). Legal problems and challenges facing electronic commerce contracts and ways to overcome them in the Jordanian and comparative legislatures. *International Journal of Innovation, Creativity and Change, 12*(9), 323-338.
3. Alhindi, M. S. (2019). *E-commerce adoption by small and medium enterprises: A multiple perspective investigation in Saudi Arabia* (Doctoral dissertation, University of Portsmouth).
4. Chaffey, D., Ellis-Chadwick, F., & Mayer, R. (2009). *Internet marketing: strategy, implementation and practice*. Pearson education.
5. Chawla, N., & Kumar, B. (2022). E-commerce and consumer protection in India: the emerging trend. *Journal of Business Ethics, 180*(2), 581-604.
6. Cherchata, A., Popovychenko, I., Andrusiv, U., Gryn, V., Shevchenko, N., & Shkuropatskyi, O. (2022). Innovations in logistics management as a direction for improving the logistics activities of enterprises. *Management Systems in Production Engineering, 30*(1), 9-17.
7. Christopher, M. (2016). *Logistics & supply chain management*. Pearson Education.
8. Christopher, M. (2022). *Logistics and supply chain management*. Pearson Uk.
9. D AL-TAYYAR, R. S., Abdullah, A. R. B., Abd Rahman, A., & Ali, M. H. (2021). Challenges and obstacles facing SMEs in the adoption of e-commerce in developing countries; A case of Saudi Arabia. *Studies of Applied Economics, 39*(4), 12.
10. Davies, A., Fidler, D., & Gorbis, M. (2011). *Future work skills 2020*. Institute for the Future for University of Phoenix research Institute.
11. Eze, M. C. (2024). Analysis of the legal framework on consumer protection in e-commerce. *Alex-Ekwueme Federal University Faculty of Law LL. B Projects*, 112.
12. Gabriel, H. D. (2019). The UNCITRAL model law on electronic transferable records. *Uniform Law*
13. Gefen, D., & Straub, D. W. (2004). Managing user trust in B2C e-services. *e-Service Journal, 3*(2), 7-24.
14. Gordon, I., & Porter, M. E. (1990). *The competitive advantage of nations*. Macmillan.
15. Hofmann, E., & Rüsch, M. (2017). Industry 4.0 and the current status as well as future prospects on logistics. *Computers in Industry, 89*, 23–34.
16. Ismail, H. H., & Azab, R. S. (2023). The role of e-commerce as an innovative solutions in the development of the Saudi economy. *Marketing i menedžment innovacij, 14*(4), 255-268.
17. Khayyat, M., Balfaqih, M., Balfaqih, H., & Ismail, M. (2024). Challenges and factors influencing the implementation of green logistics: A case study of Saudi Arabia. *Sustainability, 16*(13), 5617.
18. Kwilinski, A., Volynets, R., Berdnik, I., Holovko, M., & Berzin, P. (2019). E-Commerce: Concept and legal regulation in modern economic conditions. *J. Legal Ethical & Regul. Isses, 22*, 1.
19. Li, G., & Zhang, H. (2024). The efficiency and challenges of e-commerce logistics in enhancing market access for agricultural products in rural China. *Law and Economy, 3*(2), 31-43.
20. Mahdaly, K., & Adeinat, I. (2022). Factors that affect the adoption of RFID in the Saudi logistics industry: an empirical investigation. *The International Journal of Logistics Management, 33*(3), 1017-1039.
21. Manyika, J., Lund, S., Auguste, B., & Leke, A. (2016). *Digital Africa: Transforming the continent through digital technologies*. McKinsey & Company.
22. Ministry of Commerce. (2021). *E-commerce regulations in Saudi Arabia*. Riyadh: Ministry of Commerce.
23. Ministry of Communications and Information Technology. (2022). *Digital infrastructure report*. Riyadh: Ministry of Communications and Information Technology.
24. Moïsé, E., & Sorescu, S. (2013). *Trade facilitation indicators: The potential impact of trade facilitation on developing countries' trade*.
25. Özkanlısoy, Ö., & Akkartal, E. (2021). Digital transformation in supply chains: Current applications, contributions and challenges. *Business & Management Studies: An International Journal, 9*(1), 32-55.
26. Pradha, T. L. (2018). Role of logistics in e-commerce industry. Guru Nanak College.
27. Prasad Bingi, A. M., & Khamalah, J. (2000). The challenges facing global e-commerce. *Information Systems Management, 17*(4), 22-30.
28. Ramanathan, R., George, J., & Ramanathan, U. (2014). The role of logistics in e-commerce transactions: An exploratory study of customer feedback and risk. In *Supply chain strategies, issues and models* (pp.
29. Sanders, N. R. (2025). *Supply chain management: A global perspective*. John Wiley & Sons.
30. Santos, V., Augusto, T., Vieira, J., Bacalhau, L., Sousa, B. M., & Pontes, D. (2023). E-commerce: Issues, opportunities, challenges, and trends. In *Promoting organizational performance through 5G and agile*

31. Saudi Vision 2030. (n.d.). *About us*. Retrieved from www.vision2030.gov.sa/en/about-us
32. Seah, D., & Yap, W. Y. (2022). A whole of government approach for maritime logistics hub development: Case of Singapore. *IFSPA 2022*, 1.
33. Sittinger, K. (2013). *Sustainable logistics in Germany's SMEs*.
34. Song, D., Jumbulingam, K., Fadel, H., & Sumarningsih, N. M. (2022). The impact of e-commerce on small and medium-sized enterprises (SMEs) in Malaysia. *REVIEW OF MANAGEMENT, ACCOUNTING, AND BUSINESS STUDIES, 3*(2), 101-111.
35. Svensson, J. (2012). *Estimating the WCO revised Kyoto Convention's impact on international trade*.
36. Turban, E., Outland, J., Olaopa, O. R., & Alsuhaibany, Y. M. (2023). Economic diversification in Saudi Arabia: The role of information communication technology and e-commerce in achieving Vision 2030 and beyond. *International Journal of Technological Learning, Innovation and Development, 15*(2), 137-
37. Turban, E., et al. (2018). *Electronic commerce 2018: A managerial and social networks perspective*.
38. World Bank Group. (2014). *Doing business 2015: Going beyond efficiency: Comparing business regulations for domestic firms in 189 economies: A World Bank Group flagship report*. World Bank
39. Zawaideh, F. H., Abu-Ulbeh, W., Mjlae, S. A., El-Ebiary, Y. A. B., Al Moaiad, Y., & Das, S. (2023, October). Blockchain solution for SMEs cybersecurity threats in e-commerce. In *2023 International Conference on Computer Science and Emerging Technologies (CSET)* (pp. 1-7). IEEE.
40. Zhou, L., & Lee, H. (2023). Supply chain finance business model innovation: Case study on a Chinese E-commerce-Centered SCF adopter. *Systems, 11*(6), 278.

---

1 *Turban, E., Outland, J., Olaopa, O. R., & Alsuhaibany, Y. M. (2023). Economic diversification in Saudi Arabia: the role of information communication technology and e-commerce in achieving Vision 2030 and beyond. International Journal of Technological Learning, Innovation and Development, 15(2) ,pp. 137-161.*

[2] *Turban, E., et al. (2018). Electronic commerce 2018: A managerial and social networks perspective. Springer,*

[3] *Saudi Vision 2030. (n.d.). [About us]. Retrieved from www.vision2030.gov.sa/en/about-us*

[4] *Ismail, H. H., & Azab, R. S. (2023). The role of e-commerce as an innovative solutions in the development of the Saudi economy. Marketing i menedžment innovacij, 14(4), pp.255-268.*

[5] *Ministry of Communications and Information Technology. (2022). Digital Infrastructure Report. Riyadh: Ministry of Communications and Information Technology, p.25.*

[6] *Song, D., Jumbulingam, K., Fadel, H., & Sumarningsih, N. M. (2022). The impact of e-commerce on small and medium-sized enterprises (SMEs) in Malaysia. REVIEW OF MANAGEMENT, ACCOUNTING, AND BUSINESS STUDIES, 3(2), pp.101-111.*

[7] *Saudi Vision 2030. (n.d.). [About us]. Retrieved from www.vision2030.gov.sa/en/about-us*

[8] Alhindi, M. S. (2019). *E-commerce Adoption by Small and Medium Enterprises: A Multiple Perspective Investigation in Saudi Arabia* (Doctoral dissertation, University of Portsmouth), p.30.

[9] *Ministry of Commerce. (2021). E-commerce Regulations in Saudi Arabia. Riyadh: Ministry of*

[10] Chaffey, D., Ellis-Chadwick, F., & Mayer, R. (2009). *Internet marketing: strategy, implementation and practice*. Pearson education, p. 145.

[11] Christopher, M. (2022). *Logistics and supply chain management*. Pearson Uk, p.88.

[12] Aghdaie, S. F. A., Piraman, A., & Fathi, S. (2011). An analysis of factors affecting the consumer's attitude of trust and their impact on internet purchasing behavior. *International Journal of Business and Social Science*, *2*(23), pp.147-158.

[13] Gefen, D., & Straub, D. W. (2004). Managing user trust in B2C e-services. *e-Service Journal, 3*(2), pp.7-24.

[14] Manyika, J., Lund, S., Auguste, B., & Leke, A. (2016). Digital Africa: Transforming the continent through digital technologies. McKinsey & Company, p. 102.

[15] Christopher, M. (2016). *Logistics & supply chain management*. Pearson Education, pp. 45-67.

[16] Özkanlısoy, Ö., & Akkartal, E. (2021). Digital transformation in supply chains: Current applications, contributions and challenges. *Business & Management Studies: An International Journal*, *9*(1), pp.32-55.

[17] Pradha, T. L. (2018). Role of logistics in e-commerce industry. *Guru Nanak College*, pp.1-5.& Ramanathan, R., George, J., & Ramanathan, U. (2014). The role of logistics in e-commerce transactions: an exploratory study of customer feedback and risk. *Supply chain strategies, issues and models*, pp.221-233.

[18] Zhou, L., & Lee, H. (2023). Supply chain finance business model innovation: case study on a Chinese E-commerce-Centered SCF adopter. *Systems*, *11*(6), p. 278.

[19] Khayyat, M., Balfaqih, M., Balfaqih, H., & Ismail, M. (2024). Challenges and Factors Influencing the Implementation of Green Logistics: A Case Study of Saudi Arabia. *Sustainability*, *16*(13), p.5617.
[20] Mahdaly, K., & Adeinat, I. (2022). Factors that affect the adoption of RFID in the Saudi logistics industry: an empirical investigation. *The International Journal of Logistics Management*, *33*(3), pp.1017-1039.
[21]Prasad Bingi, A. M., & Khamalah, J. (2000). The challenges facing global e-commerce. *Information Systems Management*, *17*(4), pp.22-30.& Alazzam, F. A., Aldrou, K. K., & Salih, A. J. (2020). Legal problems and challenges facing electronic commerce con-tracts and ways to overcome them in the Jordanian and comparative legislatures. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, *12*(9), pp.323-338.
[22] D AL-TAYYAR, R. S., Abdullah, A. R. B., Abd Rahman, A., & Ali, M. H. (2021). Challenges and obstacles facing SMEs in the adoption of e-commerce in developing countries; A case of Saudi Arabia. *Studies of Applied Economics*, *39*(4), p.12.
[23] Santos, V., Augusto, T., Vieira, J., Bacalhau, L., Sousa, B. M., & Pontes, D. (2023). E-commerce: issues, opportunities, challenges, and trends. *Promoting organizational performance through 5G and agile marketing*,
[24] Chawla, N., & Kumar, B. (2022). E-commerce and consumer protection in India: the emerging trend. *Journal of Business Ethics*, *180*(2), pp.581-604.& Eze, M. C. (2024). *Analysis of the Legal Framework on Consumer Protection in E-Commerce*. Alex-Ekwueme Federal University Faculty of Law LL. B Projects, p. 112.
[25] Zawaideh, F. H., Abu-Ulbeh, W., Mjlae, S. A., El-Ebiary, Y. A. B., Al Moaiad, Y., & Das, S. (2023, October). Blockchain Solution For SMEs Cybersecurity Threats In E-Commerce. In *2023 International Conference on Computer Science and Emerging Technologies (CSET)* (pp. 1-7). IEEE.
[26] Hofmann, E., & Rüsch, M. (2017). Industry 4.0 and the current status as well as future prospects on logistics. *Computers in Industry*, *89*, pp.23-34.
[27] Kwilinski, A., Volynets, R., Berdnik, I., Holovko, M., & Berzin, P. (2019). E-Commerce: Concept and legal regulation in modern economic conditions. *J. Legal Ethical & Regul. Isses*, *22*, p. 1.
[28] Moïsé, E., & Sorescu, S. (2013). Trade facilitation indicators: The potential impact of trade facilitation on developing countries' trade, p.54.
[29] World Bank Group. (2014). *Doing Business 2015: Going Beyond Efficiency: Comparing Business Regulations for Domestic Firms in 189 Economies: a World Bank Group Flagship Report*. World Bank
[30] Li, G., & Zhang, H. (2024). The Efficiency and Challenges of E-Commerce Logistics in Enhancing Market Access for Agricultural Products in Rural China. *Law and Economy*, *3*(2), pp.31-43.
[31] Gabriel, H. D. (2019). The UNCITRAL model law on electronic transferable records. *Uniform Law Review*, *24*(2), pp.261-280.
[32] Sanders, N. R. (2025). *Supply chain management: A global perspective*. John Wiley & Sons, p.100.
[33] Svensson, J. (2012). Estimating the WCO Revised Kyoto Convention's Impact on International Trade, p.50.
[34] Cherchata, A., Popovychenko, I., Andrusiv, U., Gryn, V., Shevchenko, N., & Shkuropatskyi, O. (2022). Innovations in logistics management as a direction for improving the logistics activities of enterprises. *Management Systems in Production Engineering*, *30*(1), pp. 9-17.
[35] Davies, A., Fidler, D., & Gorbis, M. (2011). Future work skills 2020. *Institute for the Future for University of Phoenix research Institute*, p.*540*.
[36] Gordon, I. Porter, ME (1990), The Competitive Advantage of Nations, Macmillan, p.23.
[37] Sittinger, K. (2013). Sustainable Logistics in Germany's SMEs, p.55.
[38] Seah, D., & Yap, W. Y. (2022). A Whole of Government Approach for Maritime Logistics Hub Development: Case of Singapore. *IFSPA 2022 IFSPA 2022*, p.1.
[39] *Sittinger, K. (2013). Sustainable Logistics in Germany's SMEs, p.12.*
[40] Seah, D., & Yap, W. Y. (2022). A Whole of Government Approach for Maritime Logistics Hub Development: Case of Singapore. *IFSPA 2022 IFSPA 2022*, p.1.
[41] Davies, A., Fidler, D., & Gorbis, M. (2011). Future work skills 2020. Institute for the Future for University of Phoenix research Institute, p.540.